المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة
مديرية تحديث
الإدارة

خطاب السيد الوزير
بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

12 مارس 2015

السيدات والسادة الوزراء ،

معالي السيدات والسادة السفراء،

السيدة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

السيدات ممثلات المجتمع المدني،

حضرات السيدات والسادة ،

بداية، يشرفني ويسعدني أن أرحب بالسيدات والسادة الوزراء وأصحاب السعادة السفراء و بكل الفعاليات النسائية التي لبت دعوتنا للمشاركة في هذه الاحتفالية التي تنظمها وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، احتفاء بالمرأة المغربية، في عيدها السنوي، وتخليدا لليوم العالمي للمرأة، تحت شعار "مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين .. من الإقرار إلى التفعيل".

وهي مناسبة سانحة ، كي نتوقف مليا عند الوضعية الراهنة لمسيرة إدماج المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية، بغاية القيام بتقييم موضوعي لما تحقق لصالح المرأة المغربية من مكاسب داخل الإدارة، وفي مجال تدبير الشأن العام، وذلك في نطاق الجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

~~كما يعد هذا اليوم مناسبة لتدارس إشكالية النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية، بكل إمعان، قصد استشراف ما يتعين علينا القيام به خلال الأمد القريب والمتوسط، عبر إدماج مأسسة المساواة بين الجنسين، عبر مقاربة شمولية للتنمية البشرية.~~

إن تخليدنا ليوم 8 مارس ليعبر عن مدى اعتزازنا بالأدوار المتواصلة والمؤثرة التي تلعبها المرأة المغربية في مختلف المجالات، وبخاصة إسهاماتها اللافتة في خدمة الإدارة المغربية وتطويرها.

ولعل في التئام جميع هذه النخب الفاعلة، وبكل ما تمثله من رمزية، لأصدق اعتراف بمكانة المرأة وبجهودها، ~~إذ يتأكد مرة أخرى، من خلال هذا الحضور النوعي، أن النهوض بوضعية المرأة والعمل على تطويرها هي مسألة تتجاوز قضية جنس أو فئة اجتماعية، لتصبح أحد الرهانات الاستراتيجية لبلادنا : دولة ومؤسسات ومجتمعا على حد سواء.~~

حضرات السيدات والسادة ،

إن موضوع المساواة والإنصاف بين الجنسين، وتمكين النساء من تمثيلية عادلة في مناصب

المسؤولية، يكتسي بعدا استراتيجيا بالنسبة للحكومة، في وقت تشهد فيه بلادنا نقلة نوعية تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتحقيق المشروع المجتمعي المغربي الديمقراطي، حتى ننعم بثمار هذه المكتسبات جميعها، في أمن ورخاء واستقرار اجتماعي.

إن التوجيهات الملكية السامية ومقتضيات دستور المملكة والبرنامج الحكومي، تعبر بوضوح عن الإرادة السياسية الحقيقية الساعية إلى إرساء مبدأ المساواة والإنصاف، وجعله واقعا عمليا وممارسة فعلية.

وهكذا، وحرصا على دعم دينامية مأسسة المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية، فقد جعلنا منها إحدى أولويات انشغالاتنا وأوارش التحديث بالوزارة، حيث سهرنا على:

إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وتطوير الوسائل المؤسساتية التي تخول النساء ولوج مختلف مناصب القرار بالإدارة العمومية..... أن نسبة النساء الموظفات بمناصب المسؤولية النظامية والمماثلة قد تطورت، بشكل ملحوظ، حيث بلغت ما يقارب **17,4 ٪**، في انتظار أن تعرف هذه النسبة زيادة متوالية خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا السياق، أشير إلى أنه قد تمت وإلى غاية 3 مارس 2015 المصادقة على تعيين **516** مسؤولا في المناصب العليا بعد التداول بشأنها في المجلس الحكومي، منها **59** منصبا للعنصر النسوي، مما يمثل **11,4 ٪** من مجموع التعيينات (مهندسات عامات، رئيس جامعة، مديرة، ومفتشة عامة).

- الشروع في تطبيق التوصيات التي تضمنتها الدراسة الخاصة ~~بتحديد حاجيات كل من النساء والرجال العاملين بالإدارة العمومية~~، بغاية التوفيق ما بين الحياة المهنية والحياة الخاصة،

- العمل على تعميم الدليل المنهجي لإدماج مقاربة النوع في مسلسل الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية، بالإضافة إلى تحديد حاجيات مختلف الوزارات من التكوين في مجال مقاربة النوع .

- العمل على مراعاة مقاربة النوع بمناسبة إعداد النصوص القانونية والتنظيمية وإدراج التدابير المرتبطة بها.

- توسيع شبكة التشاور بين الوزارات المكلفة بإدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية في

الوظيفة العمومية لتشمل ممثلي جميع الوزارات والإدارات العمومية،

- ~~اتخاذ التدابير الهادفة إلى الرفع من مستوى تمثيلية نسبة النساء في المناصب العليا ومناصب المسؤولية بغاية الوصول إلى 22٪ .~~

~~كما عملنا على~~ إحداث مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، والذي سيكون أداة أساسية في مسلسل اتخاذ القرار في هذا المجال، وهيئة استشارية فاعلة، حيث تنكب الوزارة حاليا على الانتهاء من إنجاز الدراسة التقنية المتعلقة بتفعيله .

~~كما عملنا على إحداث مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، والذي سيكون أداة أساسية في مسلسل اتخاذ القرار في هذا المجال، وهيئة استشارية فاعلة، حيث تنكب الوزارة حاليا على الانتهاء من إنجاز الدراسة التقنية المتعلقة بتفعيله .~~

وإذ أنوه في هذا الباب بجهود شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بمقاربة النوع بالوظيفة العمومية، والتي منذ أن تأسست وهي تحقق الإنجاز تلو الآخر فبناء على اقتراحاتها وبرامج عملها السنوية تمكنا من إعداد مجموعة من الدراسات القيمة، التي ستكون لنا خير سند على مستوى اتخاذ القرار.

وفي هذا السياق، ~~وبالتنسيق مع هذه الشبكة~~، قمنا بإعطاء الانطلاقة لوضع استراتيجية لمقاربة النوع بالوظيفة العمومية، بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

وستمكننا هذه الاستراتجية – التي ستعرض عليكم بعد قليل أهم محاورها - من وضع خارطة طريق لتنزيل مختلف الإجراءات المؤسساتية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية؛ والعمل

على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال، وسبل تجاوز معيقات ضعف تمثيلية النساء في مراكز القرار بالإدارة.

وفي هذا الإطار، فإننا بصدد العمل، بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على وضع لبنة تعاون في مجال مأسسة مقاربة النوع في السياسات العمومية وبرامج الوظيفة العمومية، من خلال تعميم تجربة شبكة التشاور على صعيد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

إذ سيمكننا هذا البرنامج من تطوير التجربة على صعيد بعض الدول، في أفق خلق شبكة جهوية دولية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة لدعم ولوج المرأة إلى مراكز القرار في المنطقة .

حضرات السيدات والسادة ،

~~وغير خاف عليكم~~ أن ما تحقق من مكتسبات وتقدم في هذا المجال يبقى ضعيفا ودون المستوى المأمول ودون طموحنا ، خصوصا ما يتعلق منه بولوج المرأة إلى مناصب القرار والمسؤولية .

من ثم، فان أهم التحديات المستقبلية تتمثل في مواصلة الجهود والمساعي على مستوى جميع القطاعات والفاعلين في هذا المجال حيث سنسعى إلى النهوض بوضعية المرأة وتمكينها من ولوج مختلف المجالات على قدم المساواة مع شقيقها الرجل ولاسيما مناصب القرار والمسؤولية في الوظيفة العمومية.

لا يفوتني في هذا المقام أن أذكر أن المرأة أصبحت سنة 2014 تمثل نسبة 39,4 % من مجموع موظفي الإدارة العمومية مقابل 34 % فقط سنة 2002 . كما أن نسبة النساء من الأطر قد بلغت 68,64 % . عدا أن نسبة النساء الموظفات بمناصب المسؤولية النظامية والمماثلة قد تطورت، بشكل ملحوظ حيث بلغت ما يقارب 17,4 %، في انتظار أن تعرف هذه النسبة زيادة متوالية خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا السياق، أشير إلى أنه قد تمت وإلى غاية 3 مارس 2015 المصادقة على تعيين 516 مسؤولا في المناصب العليا بعد التداول بشأنها في المجلس الحكومي، منها 59 منصبا للعنصر النسوي، مما يمثل 11,4 % من مجموع التعيينات (مهندسات عامات، رئيس جامعة، مديرة، ومفتشة عامة).

حضرات السيدات والسادة ،

انطلاقا من هذه المعطيات ، وما راكمناه من منجزات ومواصلة لما شرعنا في تحقيقه، فقد قررنا أن نجعل من سنة 2015 ، سنة تسريع تنزيل الاقتراحات والتوصيات المرتبطة بمجال العمل على تجسيد المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.

وفي هذا المضمار، أؤكد لكم حرصنا واهتمامنا بتفعيل مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، الذي سيكون الأداة الملائمة لتمكيننا من صياغة سياسات عمومية في مجال النهوض بوضعية المرأة داخل الوظيفة العمومية.

كما سنحرص على دعم دينامية مأسسة المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية، أي الانتقال بها من الإقرار إلى التنزيل، جاعلين منها إحدى أولويات أوارش التحديث لتعزيز المكتسبات الديمقراطية ببلادنا، ولتثمين الرأسمال البشري، وتحديث منظومة تدبيره بالإدارة العمومية.

وفي هذا الإطار، سنعمل، أيتها السيدات الفضليات، بمعيتكن وبمساهمتكن جميعا، على:

- تنزيل أهم التوصيات التي جاءت بها استراتيجية مأسسة مقاربة النوع.

- تفعيل مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، والذي سيوفر المعطيات والإحصائيات والدراسات التي ستمكن من صياغة سياسات عمومية في مجال النهوض بوضعية المرأة داخل الوظيفة العمومية،

- مواصلة تفعيل التوصيات المترتبة عن الدراستين المتعلقتين بالتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة ومكانة النساء بمراكز المسؤولية، والتي أشرفت الوزارة على إنجازهما،

- مواصلة تنسيق المجهودات المبذولة في هذا الميدان بتعاون وثيق مع شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات.

حضرات السيدات والسادة،

من المؤكد أن المجال لا يسمح باستعراض كل المكتسبات التي حققتها المرأة المغربية خلال السنوات الأخيرة، فنتائج المبادرات المتخذة تشكل حصيلة إيجابية يحق لنا جميعا كمغاربة أن نعتز بها، كما أن الحيز المتاح من الوقت لا يسمح كذلك باستشراف كل الآفاق، والتي تدعونا جميعا إلى المثابرة على بذل مزيد من الجهود، وبكثير من العزم والإصرار.

وأغتنم هذه المناسبة لأقدم جزيل الشكر لكل الذين يساهمون من قريب أو من بعيد في هذا المجهود المحمود، وأخص بالذكر كل الهيئات الدولية والإقليمية العاملة بالمغرب، كهيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU FEMMES وباقي الهيئات الأخرى المساهمة.

كما أتقدم بخالص التهاني والمتمنيات إلى جميع النساء الموظفات اللائي ولجن مختلف المجالات والمتواجدات في مختلف المواقع، وأنوه بجهودهن وبمساهمتهن القيمة في سبيل الرقي بالإدارة المغربية إلى المستوى الذي نطمح إليه،

وأختتم تدخلي بالتأكيد على أن النهوض بحقوق النساء ونشر ثقافة المساواة والتربية على قيمها، هو خيار ورهان وطني، ومسؤولية جماعية، من أجل بناء مجتمع

الإنصاف والتضامن، ومغرب التقدم والحداثة والديمقراطية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس دام له العز والتمكين.

مرة أخرى، هنيئا للمرأة المغربية بعيدها السنوي وبمنجزاتها المتواصلة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته